ⵜⴰⵖⵍⴰⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⴰⵙⴳⵎⵉ ⵏ ⵍⵎⵓⵙⵜⴰⵛⵔⵉⵏ

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

النشرة الداخلية

الثلاثاء 09 يوليوز 2019

العدد 581

في هذا العدد

جدول أعمال المجلس.....02

أشغال اللجان الدائمة.....03

برنامج اجتماعات اللجان الدائمة.....04

أنشطة الرئاسة / العلاقات الخارجية.....05

أنشطة الفرق والمجموعة البرلمانية.....10

جلسة عمومية تخصص لتقديم الأجوبة عن الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة.

طبقا لمقتضيات الفصل 100 من الدستور يعقد المجلس يومه الثلاثاء 09 يوليوز 2019 على الساعة الثالثة بعد الزوال، جلسة عمومية تخصص لتقديم "الأجوبة عن الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة"، حول موضوعي:

- سياسة الحكومة في تدبير الاستثمار العمومي في أفق تحسين نجاعته؛
- وضعية ومكانة المتقاعد في السياسات العمومية.

عقد جلسة عامة تشريعية

يعقد مجلس المستشارين يومه الثلاثاء 09 يوليوز 2019 بعد جلسة الأسئلة الشهرية، جلسة عامة تشريعية، تخصص للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 87.18 بتغيير وتتميم القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات.

- **لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية.**

عقدت اللجنة الفرعية المنبثقة عن اللجنة اجتماعا يوم الثلاثاء03 يوليوز 2019 خصصت للتداول في مقترحات أعضاءها بشأن مواد مشروع قانون رقم 25.14 يتعلق بمزاولة مهن محضري ومناولي المنتجات الصحية.

وقد تم رفع هذه المقترحات الى الوزارة الوصية من أجل التفاعل والرد عليها، على أساس عرض رأي اللجينة فيما بعد على اللجنة الدائمة.

لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية.

←الأربعاء 10 يوليوز 2019على الساعة العاشرة صباحا بقاعة عكاشة.

- مواصلة دراسة مشروعي القانونين التنظيميين التاليين:
  - مشروع قانون تنظيمي رقم 26.16 يتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية؛
  - مشروع قانون تنظيمي رقم 04.16 يتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية.

السيد بنشماس: النموذج التنموي المغربي الذي نطمح إليه جميعا يتأسس على العدالة الاجتماعية وضمان الولوج إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

اعتبر السيد حكيم بن شماش رئيس مجلس المستشارين، يوم الأربعاء 03 يوليوز 2019 بالدار البيضاء، أن النموذج التنموي المغربي،" الذي نطمح إليه جميعا، والذي هو قيد إعادة النظر والبناء التشاركيين، يتأسس على العدالة الاجتماعية، وضمان الولوج الفعلي إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وعلى المساواة بين الجنسين ".

وقال السيد بن شماش في كلمة خلال افتتاح أشغال الندوة الجهوية الموضوعاتية حول " الفوارق المجالية وتحدي التضامن بين الجهات" ، المنظمة بمبادرة من مجلس المستشارين بشراكة مع جهة الدار البيضاء سطات ، إن هذا النموذج يتأسس أيضا على إيلاء الأولوية القصوى للفئات الهشة وللإدماج الاقتصادي والاجتماعي للشباب عبر التكوين والتشغيل وإيجاد حلول عملية لمشاكلهم الحقيقية، وخاصة في المناطق القروية والأحياء الهامشية والفقيرة ، لافتا إلى أن الأمر يتعلق بأسس " لن تجد تجسيدها الواقعي إلا عبر تحقيق هدفين متلازمين ومترابطين : الحد من الفوارق الطبقية ومعالجة التفاوتات المجالية".

غير أن تحقيق هذين الهدفين، يضيف رئيس مجلس المستشارين، يتوقف على الالتزام برؤية، وبرمجة، وتنفيذا، ومتابعة، وتقييما، بأن يجد النموذج التنموي الوطني أبعاده الخاصة بكل مجال ترابي في انسجام مع الرؤية الشاملة التي يقوم عليها النموذج الوطني.

وأشار إلى هذا الأمر يتطلب أيضا استثمارا أقصى لكل الإمكانيات التي تتيحها المنظومة القانونية الجديدة للجماعات الترابية، وتنشيط آليات التمثيل والوساطة والآليات التشاركية على المستوى الترابي.

وقال في هذا السياق" نحن مدعوون لتسريع الانتقال الإداري والتقني من المركز للجهات، والسعي نحو تطوير نماذج تنموية جهوية مبتكرة تنسجم مع الجيل الجديد للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية ".

وحسب السيد بن شماش، فإن هذه الرؤية التي تربط بين العدالتين الاجتماعية والمجالية، بوصفها أساس النموذج التنموي المغربي قيد البناء، تجد مرتكزاتها المعيارية على الخصوص في أحكام الفقرة الثالثة من الفصل 35 من الدستور، التي تحدد طبيعة الالتزام الإيجابي للدولة بالعمل" على تحقيق تنمية بشرية مستدامة من شأنها تعزيز العدالة المجالية."

وتابع أن هذه الالتزامات الإيجابية والأهداف ذات الطبيعة الدستورية ينبغي إدراكها في علاقة بالمبادئ الدستورية المتعلقة بالجهات والجماعات الترابية، ولا سيما مساهمة الجهات وباقي الجماعات الترابية في تفعيل السياسة العامة للدولة وفي إعداد السياسات الترابية من خلال ممثليها في مجلس المستشارين.

وأكد أن رفع تحدي استثمار الإمكانيات المعيارية المشار إليها يتوقف على تقديم إجابات ذكية ومبتكرة على عدد من الأسئلة العملية المتعلقة أساسا بكيفية استثمار برامج التنمية الجهوية، والتصاميم الجهوية لإعداد التراب، وآليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وآليات التشخيص والتخطيط الترابيين من أجل الحد من التفاوتات الاجتماعية والاختلالات المجالية على المستوى الجهوي وفيما بين الجهات، وكذا استثمار ورش أهداف التنمية المستدامة 2030، وتقوية مكانة اللجان الجهوية لمناخ الأعمال.

وفي سياق متصل، ذكر السيد بن شماش بأن العديد من الدراسات، التي تم إنجازها من طرف مؤسسات وطنية محترمة، "خلصت إلى ما يؤكد خطورة التفاوتات المجالية وانعكاساتها السلبية على مسلسل التنمية ببلادنا"، مشيرا إلى أنه من تلك الخلاصات وجود تركيز مجالي قوي للأنشطة الاقتصادية، وضعف في استثمار القدرات المجالية، ومساهمة أربع جهات فقط بأزيد من 62 بالمائة من نمو الاقتصاد الوطني.

وتندرج هذه الندوة، المنظمة أيضا بشراكة مع جمعية رؤساء الجهات والجمعية المغربية لرؤساء مجالس العمالات والأقاليم والجمعية المغربية لرؤساء الجماعات، وبدعم من مؤسسة كونراد أديناور ومؤسسة وستمنستر للديمقراطية، في إطار احتضان المجلس للنقاش العمومي والحوار المجتمعي التعددي بخصوص القضايا ذات الصلة بإعمال الدستور وضمان التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، ومساهمة منه كذلك في تعميق النقاش الدائر على المستوى الوطني حول ورش الجهوية المتقدمة وسبل تنمية الجهات، والحد من الاختلالات الاقتصادية والتباينات الاجتماعية والمجالية.

كما تنعقد هذه الندوة في إطار مسلسل انفتاح مجلس المستشارين على أسئلة وتطلعات المجال، ومواكبته بحكم تركيبته واختصاصاته، لورش الجهوية المتقدمة.

وتهدف هذه الندوة إلى فتح جسور التواصل بين مختلف الفاعلين والمتدخلين والمهتمين بالشأن التنموي من خلال تبادل الخبرات والتجارب، وبلورة اقتراحات وتوصيات في أفق بناء تصور واضح وشامل للحد من الفوارق المجالية، وذلك عبر الإسهام القيم للمتدخلين، في ثلاث لحظات أساسية تتوزع على أشغال هذه الندوة وتتمثل في عرض حول واقع حال الفوارق المجالية بالمغرب؛ وتقليص الفوارق المجالية ورهان الحكامة والديمقراطية المحلية؛ وتعزيز التضامن المجالي ورهان تقليص الفوارق بين الجهات وبين الوسطين الحضري والقروي.

وفد عن مجلس المستشارين يشارك في أشغال الدورة السنوية للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا.

شارك وفد عن مجلس المستشارين في أشغال الدورة السنوية للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا التي انعقدت خلال الفترة الممتدة مابين 04 و08 يوليوز 2019 باللوكسمبورغ.

وضم وفد مجلس المستشارين كلا من:

- السيد المستشار محمد البكوري، رئيس شعبة مجلس المستشارين لدى الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا، ورئيس فريق التجمع الوطني للأحرار.
- السيد المستشار عبد الكريم الهمس، رئيس فريق الأصالة والمعاصرة،
- السيد عبد الوحيد خوجة، أمين عام مجلس المستشارين،
- السيد الأسد الزروالي، مدير الموارد البشرية والمالية والشؤون العامة.

واجتمعت الجمعية العامة في دورتها السنوية الثامنة والعشرين، تحت عنوان "النهوض بالتنمية المستدامة لتعزيز الأمن: دور البرلمانات".

وقد افتتحت اشغالها بانعقاد اجتماع اللجنة الدائمة، التي تم خلالها اعادة انتخاب السيد Roberto Montella ، امينا عاما للجمعية البرلمانية. وخلال مناقشة تقريرها السنوي، اشادت أمينة مال الجمعية السيدة Doris Barnett. بالجهود التي يبذلها المغرب ، وعلى وجه الخصوص مجلس المستشارين في الإعداد للدورة الخريفية القادمة التي ستنعقد بمدينة مراكش مابين 04و06 اكتوبر 2019، وتخصيصه ميزانية مهمة خاصة بتنظيم هذا الحدث الهام.

وفي هذا الإطار، منحت الكلمة للسيد محمد البكوري باسم الشعبة المغربية، عبر من خلالها عن سعادة المغرب بشرف احتضان الدورة القادمة ولأول مرة على ارض شريك متوسطي. وكانت مناسبة أيضا ليرحب بجميع الاعضاء، متمنيا مشاركتهم بكثافة، حيث ينتظر ان تساهم هذه التظاهرة في توطيد علاقات هذه المنظمة مع شركائها المتوسطيين، وخصوصا المغرب الذي يطمح الى شراكة أكثر تميزا معها.

للإشارة فقد أقام مجلس المستشارين، فضاء تواصليا بمقر التظاهرة، لتقديم الشروحات حول هذه الدورة والتواصل مع الوفود المشاركة، كما خصص هذا الفضاء للترويج لدورة مراكش والتعريف بالمقومات الثقافية والسياحية للمملكة المغربية.

نظمت مجموعة الكونفدرالية الديموقراطية للشغل بمجلس المستشارين يوم الخميس 04 يوليوز 2019 مائدة مستديرة حول موضوع: "العمل البرلماني والاعلام"، وذلك بمشاركة عدة فعاليات نقابية سياسية وإعلامية وطنية.

الإشراف

- الأمانة العامة لمجلس المستشارين؛
- مديرية العلاقات الخارجية والتواصل؛
- قسم الإعلام؛
- مصلحة التواصل واليقظة الإعلامية.

الهاتف: (+212) 53728134

الفاكس: (+212)537728134

البريد الإلكتروني: Bulletin.internecc@gmail.com

العنوان الإلكتروني: www.chambredesconseillers.ma